استرتيجية وادوات اوباما لتغيير النظم

دينا عبد العزيز *

ملخص البحث

توقع الكثير عند مجيئ براك اوباما الى سدة الحكم انتهاكة سياسة خارجية مغايره لسياسة بوش خصوصا فى قضية تدخل الولايات المتحده لاحداث تغيير فى الانظمه السياسية ، ال ان استراتيجة الامن القومى التى تبناها اوباما عام 2010 لم عكست غير ذلك، فالولايات المتحدة لم تتغاضى عن سياسة تغيير النظم الى نظم ديمقراطية الا انها انتهجت سياسة التغيير التصاعدى من اسفل الى اعلى واستخدمت ادوات يمكن بها التأثير على الفئة المستهدفة لتحقيق ما تصبو اليه فتم الاهتمام بمنظمات المجتمع المدنى ولم يتم التخلى عن تمويل الجهات والمبادرات التى اقيمت منذ فترة بوش وتوجه الى منظات المجتمع المدنى بالاضافة الى الارتكاز بقوه على ما بات يعرف بالاعلام المجتمعى (social media)، لسهولة استخدامه ولما له من تاثير كبير ولم يقتصر الامر على هذا الحد بل تم ابتكار عدد من البرامج التى تسهل عمل النشطاء وتحقق لهم درجه من الامن لتحصينهم او تسعفهم من ملاحقة الاجهزة الامنية وتم تدريب الالاف من دول العالم على هذة التقنيات، الى ان قامت العديد من الانتفاضات فى العديد من الدول العربيه الا ان رد فعل ادارة اوباما على هذه الاحتجاجات كانت السبب الاساسى فى احداث جدل واسع حول دور الولايات المتحده فى ثورات الربيع العربى.

* باحث دكتوراة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مقدمة:

توقع الكثير عند مجيئ بارك اوباما الى سدة الحكم انتهاج الولايات المتحدة الامريكية سياسة مغايرة عن سياسة جورج بوش نظرا للانتقادات التى وجهت الى ادارة بوش حول عدد من السياسات التى تبنتها الادارة كتغيير النظم والترويج للديمقراطية، خصوصا بعد اتهام ادارة بوش من قبل البعض بانها قامت بدمج سياسات الترويج للديمقراطية بأهداف اخرى، لذا سنحاول التعرف على استرتيجية ادارة أوباما لتغيير النظم والادوات التى تم استخدامها لتحقيق هذا الهدف

1- الإستراتيجية الامريكية لتغيير النظم :

تتمسك الاداراة الامريكية المتعاقبة بالقيم العالمية وكذا ادارة اوباما التى ركزت على ان الولايات المتحده تعمل على الترويج لها في جميع أنحاء العالم، وتشمل هذه القيم حرية الفرد في (التعبير عن أفكاره – التجمع دون خوف –العبادة – واختيار قادتهم) والحق فى الكرامة والتسامح وكذا المساواة بين جميع الناس، وتحقيق العداله وان الولايات المتحدة تأسست على هذه القيم في الداخل وتعمل على نشرها في الخارج، وان معظم الدول أطراف في الاتفاقيات الدولية التي تعترف بهذه القواسم المشتركة. والدول التي ترسخ هذه القيم لمواطنيها هي دول ناجحه وصديقة للولايات المتحدة عن تلك التي لا تفعل ذلك[1]، فى اشارة الى تمسك الولايات المتحدة بالسعى نحو تغيير الانظمه السياسية الى نظم حكم ديمقراطية لما له من انعكاس ايجابى على العالم من استقرار وسلام، حيث ان الدول التى تتمتع بنظام

1 – national security strategy of America , White House, Washington, may 2010.p 35

حكم ديمقراطى تكون صديقة للولايات المتحدة، ويجب على الولايات المتحدة أن تدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتنمية معا، وانه يتم العمل مع المواطنين والمجتمعات المحلية، وقادة المجتمع السياسي والمدني لدعم المؤسسات الرئيسية لمعايير الديمقراطية للمساءلة واجراء العمليات الانتخابية العادلة والعمل على تعزيز بيئة تشريعية باقامة المؤسسات التشريعية القوية، والسيطرة المدنية على القوات المسلحة وقوات الشرطة، والعمل على خلق مؤسسة قضائية مستقلة ونزيهة، حرية واستقلال الصحافة، تنشيط وتحفيز القطاع خاص ، والعمل على اقامة مجتمع مدني قوي[2].

اسباب عرقلة مسيرة الديمقراطية

– يتم النظر للديمقراطية عند بعض الثقافات على انها الوجه القبيح للحداثة وانها احدى صور فقد الهويه[3]، فقد ارجعت استراتيجية اللامن القومى ان سبب عرقلة تغيير النظم الى نظم حكم ديمقراطيه هو نظرة بعض الثقافات بصوره سلبيه والترويج لذلك من كون التوسع فى الحريات يعمل على تلاشى الخصوصية التى تميز هذه الدول.

– تزرع النظم السياسية بمظلة التنمية والوحدة الوطنية: حيث اشارة الاستراتيجية الى السلوك القمعى للحاكم المستبد الذى يحرم شعبة من التمتع بحقوقه الانسانية الاساسية وممارسة الديمقراطية بحجه احداث التنمية الاقتصادية أوبالتزرع بالوحدة الوطنية حيث اعتمدت بعض الحكومات المستبده تقويد العمليات الانتخابية ووتقليص مساحة المعارضة والمجتمع المدني، وفرض عددا متزايدا من القيود

[2] - Ibid, pp37,38
[3] - Ibid,pp35,36

القانونية لعرقلة حق المواطن فى التجمع والوصول إلى المعلومات والكثير من شعوب العالم لا تزال تفتقر إلى الكرامة[4] .

الركائز الاساسية من منظور اوباما لتغيير النظم السياسية

1- الاهتمام بالجانب التنموى سواء بستغلال القدرات الثنائية او المتعددة الأطراف لمساعدة الدول حديثة العهد بالديمقراية لتوفير الخدمات الازمه لتلبية الاحتياجات وتفضيلات المواطن، لأن الديمقراطيات دون تنمية نادرة البقاء على قيد الحياة [5] .

2- مبدئ "المسار المزدوج" :التعامل مع الأنظمة غير الديمقراطية فى اطار مصالح الولايات المتحدة مثل مكافحة الإرهاب ومنع الانتشار النووي، أو تقوية العلاقات الاقتصادية ولكن سيكون هناك بالتوازي توسيع الحقوق والفرص الفردية من خلال تبنى الولايات المتحدة نهج المسار المزدوج الذي يسعى إلى تحسين العلاقات بين الحكومات[6] (على المستويات العليا من حكومه إلى حكومة) ، فى الوقت نفسه يتم استخدام الحوار من أجل النهوض بحقوق الإنسان، بإشراك المجتمع المدني والمعارضة السياسية السلمية، وتشجيع الممثلين غير الحكوميين فى الولايات المتحده التعامل مع مماثليه (ان يكون التفاعل او التعامل على المستويات الدنيا المواطنين مع الموطنين) فيتم الاعتماد بشكل كبير على المجتمع المدنى لسهولة التعامل مع (المدنين) مما يجعل هناك مستوى واسع من التعامل ، فعند رفض مبادراه للولايات المتحده على المستوى الحكومى يجب علي الولايات المتحدة ان تقود المجتمع الدولى[7] . فالمسار المزدوج يتم فيه تلاشى الحرج على العلاقات

[4]- Ibid,pp35,36
[5]- Ibid,pp37
[6] - Ibid ,p38
[7] - Ibid

الرسمية للولايات المتحدة الامريكية حيال تعاملها مع انظمه حكم غير ديمقراطية ولكن تربطها معها علاقات اخرى تحتم التعامل مع هذه الانظمه وتقوية علاقاتها معها، خصوصا ان اثارة قضية الاصلاح وغيرها توتر تلك العلاقات ولا تؤتى بالنتيجة المرجوه وتكون بمثابة صورة من صور التدخل فى الشؤن الداخلية، فقتصرت تعامل الحكومات مع الحكومات فى اطار تعزيز علاقات التعاون بينهما بالشكل الذى يصب فى النهاية لتحقيق المصالح القريبه للولايات المتحده، وهذا لا يمنع من استغلال منظمات المجتمع المدنى للعمل على الضغط من اجل احداث عملية الترويج للديمقراطية وتغيير نظامها السياسى.

3- الاعتراف بشرعية جميع الحركات الديمقراطية السلمية: إن الولايات المتحدة تحترم حق جميع من يحترمون القانون، والأصوات السلمية البعيده عن العنف في أن يستمع إليها في جميع أنحاء العالم، حتى لو كنا نختلف معهم، لا يجب أن يكون دعم الديمقراطية حول دعم المرشحين أو حركات معينة، فالولايات المتحده سوف ترحب بجميع القوى السياسة المنتخبة شرعيا والحكومات السلمية، شريطة أن يكون منهجهم فى الحكم قائم على احترام حقوق وكرامة جميع المواطنين وبما يتفق مع المعاهدات الدولية[8]. اشارة الاستراتيجية الى كونها تؤيد وتعترف بشرعية الحركات السلمية المطالبة بالديمقراطية بصرف النظر عن توجهاتها حتى وان كانت تتبنى توجه مخالف للولايات المتحدة الامريكية مادام ستحترم مبادئ الديمقراطية والمعاهدات الدولية عند وصولها للحكم.

[8] - Ibid

4- منع الدعم عن من يسعون للديمقراطية للوصول إلى السلطة، و يمتنعو عن تطبيقها فيما بعد، يجب على الحكومات أن تحافظ على السلطة من خلال التوافق وليس الإكراه ولا يتم استخدام السياسة لتحقيق المصالح الضيقه[9]، تم التأكيد فى تلك الاستراتيجية على انه اذا استخدمت الديمقراطية كأداه لسيطرة فصيل على السلطه ثم يتحول ليمارس القمع والاستأثر بالسلطه سيفقد هذا الفصيل دعم الولايات المتحده.

5- توظيف ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات[10] : فالافضل استفاده الولايات المتحده من هذه التكنولوجيا لتصل رسائلنا بشكل فعال للعالم، فظهور تقنيات مثل الإنترنت والشبكات اللاسلكية ، الهواتف المحموله الذكية، وتطور الطب الشرعي والأقمار الصناعية والصور الجوية، وانتشار البنية التحتية للاستشعار عن بعد، خلق فرص جديدة وقوية للترويج للديمقراطية و حقوق الإنسان، فتلك التقنيات ستنعكس بالايجاب على الحركات السياسية لانها ستسلط الضوء بشكل فورى على انتهاكات حقوق الإنسان ، وتعمل على زيادة سبل حرية التعبير والاتصال بلا قيود بجميع أنحاء العالم. نحن نؤيد نشر واستخدام هذه التقنيات لتسهيل حرية التعبير وتوسيع نطاق الوصول إلى المعلومات، وزيادة الشفافية الحكومية والمساءلة وغيرها.

اهم الادوات التى استخدمتها ادارة اوباما لتغيير النظم

تبنت الولايات المتحده سياسة تغيير النظم من اسفل الى اعلى، اى تم التركيز على (المجنمع المدنى) فالنظام يتكون من رأس النظام (الحاكم) وقاعدة النظام المواطنين ، والمؤسسات التى تعد حلقة الاتصال بين رأس وقاعدة النظام.

[9] - Ibid
[10]- Ibid,p39

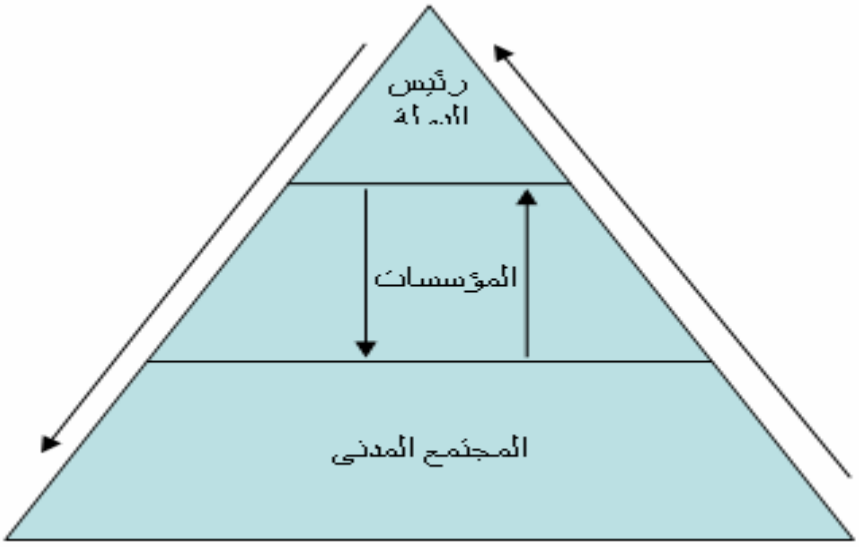

ومن هنا كانت الفئه المستهدفة من تلك السياسة هو المواطن و المجتمع المدنى اى قاعدة النظام فلم يعد المستهدف كما كان فى السابق رأس النظام او الحكومات والضغط عليها بشكل مباشر ومطالبتها بعمل اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وهو ما انعكس بشكل فعلى على الادوات التى تبنتها الادارة الامريكية والتى تتماشى مع السياسة التى تبنتها ادارة اوباما لتغيير النظم السياسية والمستهدف من تلك السياسة.

فى البداية تبنت الادارة الامريكية ما يعرف بالقوة الذكية فتقول وزيرة الخارجية انه تم تصنيف ادوات السياسة الخارجية الامريكية لعقود طويله ما بين القوة الصلبة والمتمثلة فى القوة العسكرية او القوة الناعمة المتمثلة فى العمل الدبلوماسى، الاقتصادى ، الاجتماعى ، والثقافى وانها كانت تفضل القوة الذكية والتى عرفتها بأنها تعنى الدمج بين ادوات القوة الصلبة والقوه الناعمة اى خليط من الادوات

الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والسياسية والقانونية والثقافية ويتحدد هذا المزيج حسب الموقف[11]، وتستلزم القوة الذكية الاهتمام بالقوة المدنية، و ربطت كيلنتون بين الظروف الحياتية للمواطن والامن القومى، وهو ما عرف ب(المراجعه التنموية الرباعية) لتحسين التجهيز والتمويل والتدريب والتنظيم من اجل تحقيق الاولويات الدبلوماسية والتنموية الحالية.

والمراجعة الدبلوماسية والتنموية الرباعية: هى مراجعة شاملة لوزارة الخارجية والوكالة الامريكية للتنمية الدولية لاصدار توصيات فيما يتعلق بتحسين التجهيزات والتمويل والتدريب والتنظيم من اجل تلبية ما تتطلبة الاولويات الدبلوماسية التنموية الحالية لمعرفة كيفية البدء فى بناء الاشخاص والهياكل والعمليات والموارد المطلوبة لمواجهة مختلف التحديات العالمية فى السنوات المقبله. وانها تحدد سبل تحقيق التنسيق بين الدبلوماسية والتنمية والتقويم وتقدم توقعات حول الخيارات الاستراتيجية والاحتياجات للموارد المستقبلية، فالتحديات الدولية تدعو الى المزج بين وزارة الخارجية والوكالة الامريكية للتنمية الدولية فالمكاسب التنموية تؤمن الاهداف الدبلوماسية[12].

وتم التركيز على محاور رئيسية :

11 - هيلارى كلينتون ، مذكرات هيلارى كلينتون خيارات صعب، ترجمة مى سمير ، كنوز،القاهره ، الطبعه الثانية 014ص 50

12 - hillary Clinton, leading through civilian power: redefining American diplomacy and development , foreign affairs, 11-12/2010, available at {https://www.foreignaffairs.com/articles/north-america/2010-11-01/leading-through-civilian-power}

-تحديد وتنسيق الجهود الدبلوماسية عبر مختلف وكالات الحكومة الامريكية.
- ضمان تحقيق تاثير مستدام لجهود التنمية.
- تقوية العلاقة بين الدبلوماسية والتنمية.
- التنسيق مع القوات العسكرية فى المناطق التى تشهد صراعات فى الدول الضعيفه و الهشة.[13]

فرتكزت السياسة الخارجية الامريكية على عدة ابعاد او اهتمت بعدد من العناصر
أ- التنمية : فتم التركيز على الاعتراف بدور وزارة الخارجية والوكالة الامريكية للتنمية وبالفعل خصص الكونجرس ميزانية لتوظيف 1108 فى الخارجية و الخدمة المدنية مما يدفع بالقيم الامريكية قدما ، وتم تعين 1200 موظف بالوكالة الامريكية للتنمية لمواجهة التحديات الجديدة وبدأت ادارة اوباما بعملية اعادة هيكلة للوكالة الامريكية للتنمية الدولية لجعلها تختص بالترويج للنظام الديمقراطى واحداث النمو طويل المدى[14].

ب- المواطن : فبعد ان كانت العلاقات الدبلوماسية تتم على مستوى النظراء فى الحكومات بشكل رئيسى الا ان الترابط العالمى تطلب التواصل المباشر مع المواطن وتوسيع ملفات الشؤون الخارجية لتشمل قضايا كانت من قبل تعد شؤون داخلية مثل الجوع.

[13]- ibid
[14]- ibid

وأوضحت كلينتون ان سفير الولايات المتحدة 2010 لن يكون مسؤل فقط عن ادارة وزارة الخارجية والوكالة الامريكية للتنمية الدولية بل سيكون الرئيس التنفيذى لبعثة متشعبة المهام والاقسام ويتمتع بمهارة التواصل مع الجمهور بالقطاع الخاص والمجتع لمدنى[15] بعدما اصبح للراى العام فى عصر المعلومات اهمية كبيره حتى فى الدول الشمولية فالجهات الغير حكومية اكثر تاثير على الاحداث الجارية ولا يقتصر دور سفير الولايات المتحدةعلى بلورة العلاقات مع حكومات الدول المضيفه فحسب بل مع الشعوب ايضا، المراجعة الدبلوماسية الرباعية تؤيد فكرة ايجاد استراتيجية جديدة للدبلوماسية العامة تجعل من المشاركة العامة واجب على كل دبلوماسى وذلك بالمشاركة فى المناسبات المحلية والتحدث لوسائل الاعلام والتوعية المنظمة، والمشاركة فى المناسبات التى تقام فى مختلف المناطق والاقليات ، وتنظيم برامج تبادل طلابى ، والتواصل عبر شبكة الانترنت مع المواطنين ومنظمات المجتمع المدنى، ويمكن للدبلوماسى لقاء زعيم قبلى من قرية ريفية على اعتبارة نظير له ، وتطرق الامر الى المظهر فيتطلب عمل الدبلوماسى ارتداء ملابس غير رسمية بدل الملابس الرسمية خلال تلك اللقاءات، وان عقد الندوات والالتقاء بقادة المجتمع المدنى وغيرها من الانشطة العامة هى جزء من وظيفة وزير الخارجيية مثلها مثل الاجتماع بالوزراء، لان استمرار شراكة الولايات المتحدة فى الخارج تعتمد على مواقف المواطنين كما تعتمد على سياسات حكوماتهم، فالتواصل مع العامه فى بعض الاحيان يكون عامل حاسم لتحقيق النجاح[16].

[15]- ibid
[16]- ibid

وهنا يتم التركيز على ادوات تصب فى تقوية السلطه او القوى المدنية كعالم الاعمال، العمل الخيرى ، بالتعاون مع الحكومات من اجل القيام بمهام معينه، وكذلك التكنولوجيا التى تعد اداة هامة للتواصل[17]، ويتضح مدى اهتمام وزارة الخارجية بهذا العنصر فأطلقت على سبيل المثال برنامج لتسهيل ارسال الرسائل النصية عبر الهاتف[18].

وهو ماانعكس على المبادرات التى تم الاعتماد عليها لتحقيق هدف تغيير النظم من اسفل الى اعلى فتم الاعتماد على عدد من المؤسسات والمبادرات التى عملت على هذا الهدف قبل مجئ اوباما بلاضافة الى استحداث ادوات جديده ليتماشى وهدف الولايات المتحدة، ومن المبادرات التى كانت متواجده قبل مجئ اوباما واستمرت فى مهامها بعد تولية رئاسة الولايات المتحده.

مبادرة الشراكة الشرق أوسطية: والتى دشنتها وزارة الخارجية عام 2003 كأحدى الأدوات التي وظفتها الولايات المتحدة لدعم تغيير النظم من خلال منظمات المجتمع المدني المستقلة وذلك لثلاث اسباب اساسية

أولا: تم تصميم المبادرة لتكون أكثر مرونة وأسرع في الاستجابة وأقل بيروقراطية من المؤسسات الأكبر جحم

وثانيا: يمتد عمل المبادرة الى دول ليس للوكالة الأمريكية بعثات فيها، بما في ذلك دول الخليج التي ليس لديها برامج أساسية للتنمية الاقتصادية ولكنها تحتاج إلى دعم مبادرات الاصلاح.

17 - ibid
18 - ibid

ثالثا: كان المقصود أن تكون المبادرة بمعزل عن الضغوط السياسية من الحكومات المضيفة [19].

وبمقارنة التمويل المخصص لهذه المبادرة عام 2008 نهاية فترة بوش و2009-2013 تلاحظ زيادة امول الدعم الممنوحة فبعدما كانت 49.6 مليون $ عام 2008 وصلت فى 2009 الى 50 مليون، وفى عام 2010 كان الممنوح من قبل الميزانية 65 مليون دولار اى بزيادة 15 مليون $ فى نهاية فترة بوش لتصل الى 80 مليون عام 2011 وهو العام الذى حدث فيه ما يعرف اعلاميا بثورات الربيع العربى.

تلاحظ انه رغم انخفاض الاموال المخصصة للمبادرة بالنسبة للهدف المرجو منها بوجه عام الا ان زيادة الدعم المقدم لتلك المبادره بنسبة 60% تقريبا عام 2011 مقارنة بعام 2008 يعكس اهتمام ادارة اوباما بدعم المجتمع المدنى لاحداث تغيير فى النظم السياسية وذلك بالتركيز على قاعدة الهرم (المواطن) ليكون نواة التغيير.

صندوق حوافز الشرق الأوسط وشمال أفريقيا :

استجابة للانتفاضات العربية التي بدأت في عام ٢٠١١ ، قامت الادارة الامريكية بعمل واحده من الأدوات الجديدة الأكثر ابتكارا وانجاز للسياسات التي اقترحتها وهو صندوق حوافز الشرق الاوسط وشمال افريقيا، يوفر الصندوق آلية جديدة للمساعدات الأمريكية تتمتع بالمرونة اللازمة لتمويل المبادرات بالمنطقة، ويهدف الى

19 - ibid

١) استخدام معظم الأموال لتشجيع الإصلاحات السياسية والاقتصادية عن طريق مكافئة الحكومات التي تقترح مبادرات إصلاح محددة

2) استخدام جزء أصغر من الأموال لتوفير الدعم قصير المدى للدول التي تمر بمراحل انتقالية

3) يساهم فى تمويل برنامجين إقليميين قائمين، وهما مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية ومكتب الوكالة الأمريكية للمعونة الدولية لبرامج الشرق الأوسط[20].

الجدير بالذكر انه فى السنة المالية 2011–2012 تم إعادة تخصيص ما يزيد على 1.8 مليار دولار لبرامج أخرى خاصة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدعم الدول التي تمر بفترات انتقالية في المنطقة.

واتخذ الصندوق خطوة أبعد من المساعدات المقدمة لتحقيق الديمقراطية من الحسابات الأكثر تقليدية وذلك عن طريق تحفيز الإصلاحات الديمقراطية في البلدان التي لم تشهد انتفاضات واسعة النطاق، حيث يوفر الصندوق الأموال التي تدعم تصريح الرئيس أوباما في خطابه لحكومات المنطقة بتاريخ ١٩–5– ٢٠١١ "إذا تحملتم المخاطر التي ينطوي عليها الإصلاح ستحصلون على دعم الولايات المتحدة الكامل " وأن "الولايات المتحدة ستدعم الإصلاحات بكافة الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والاستراتيجية التي في حوزتها"[(21)].

[20] - Stephen Mcinerney, Cole Bockenfeld, The Federal Budget and Appropriations for Fiscal Year 2014, Democracy, Governance, and Human Rights in the Middle East & North Africa ,*Pomed , Project on Middle East Democracy*, Washington, D.C. based 501(c)(3) organization, sep 2013, P 9:12

[21]- Barak obama ,Remarks by the President on the Middle East and North Africa,19 may 2011, available at { https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/05/19/remarks-president-middle-east-and-north-africa}

وتم وضع عدد من الاشتراطات للحكومات التى تحصل على هذه الاموال، كحاجة الحكومات العربية أن تظهر التزام واضحا باللإصلاح عن طريق خطة تقتنع بها الدولة نفسها، تكون علنية وشفافة وتستجيب للاحتياجات المحلية للحصول على الأموال الإضافية من خلال صندوق حوافز الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد أفاد المسئولون الأمريكيون القائمون على الصندوق بأن الإصلاح الحقيقي يعتمد على الإرادة السياسية للحكومة المضيفة، ويتطلب نموذج صندوق حوافز الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الحكومات المضيفة أن تثبت التزامها بخطة حقيقية للإصلاح تتم مساندتها بموارد أمريكية، ويهدف الصندوق الى تحقيق نظام ديمقراطى فعال، ومجتمعات مدنيه قويه ونمو اقتصادي شامل(غير إقصائي) قائم على السوق، ومؤسسات أمنية متجاوبة خاضعة للمساءلة وكذلك قضاء مستقل، وتكون تلك البرامج قائمة بقدر الإمكان على مصادر للمعلومات متاحة للجميع وخاضعة لتقييم مستقل.

مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل DRL التابع لوزارة الخارجية:

هو المكتب التابع لوزارة الخارجية الأمريكية لدعم قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان علي مستوي العالم ويقوم بإعداد تقارير الخارجية الأمريكية السنوية حول ممارسات حقوق الإنسان بالدول المختلفة، بالإضافة إلى إدارة برامجة خاصة لدعم الديمقراطية ، ولا يوفر منحا مباشرة للمنظمات غير الحكومية المحلية، بالرغم من إنه يدعم كثير منها من خلال المنح الفرعية[22] مثل صندوق life line :

[22] - Stephen Mcinerney, Cole Bockenfeld, OP.Cit,p12

يقدم هذا الصندوق مساعدة لمنظمات المجتمع المدني المحاصرة المساعدات المالية الطارئة لمنظمات المجتمع المدني (CSOs) الواقعة تحت التهديد ، ودعمها ومناصرتها استجابة للتهديدات الموجهة للمجتمع المدني على نطاق واسع، ويدعم life line مجموعة متنوعة من منظمات المجتمع المدني التي تقوم بأنشطة تناصر وتحمي حقوق الإنسان، اوتعمل بصفة مراقب، بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان والنقابات الصحفية والجماعات الطلابية والنقابات العمالية ومراكز البحث وغيرها[23]، منذ إطلاق شريان الحياة في يوليو ٢٠١١ ، وفر المساعدات لعدد ٢١٨ منظمة من منظمات المجتمع المدني تعمل في ٦٤ دولة.

ومن اولويات مكتب الديمقراطية وحقوق الانسان والعمل ايضا الاهتمام ببرامج تعزز حرية الانترنت من خلال اربع محاور اساسية هى

1- استخدام التكنولوجيا لتوفير الحصول على المعلومات والتواصل بصورة مفتوحة غير خاضعة للرقابة.

2- مساعدة المستخدمين على حماية أنفسهم من تدخل الحكومات القمعية عن طريق تمكينهم من مشاركة المحتوى بأمان مع بعضهم البعض ومع العالم الخارجي من خلال التدريب والدعم الرقمي.

3- دعم مشروعات السياسات والمناصرة التي يستهدف البلدان المهددة باتخاذ الاتجاه الخاطئ فيما يتعلق بحرية الإنترنت.

4- إجراء الأبحاث وتقييم المبادرات الخاصة بتحقيق حرية الإنترنت[24]).

---

23 - http://www.almubadarairaq.org/?p=2113

24 - - Stephen Mcinerney, Cole Bockenfeld, op.cit,p12,13

الصندوق الوطني للديقراطية:

هو مؤسسة غير حكومية أنشأها الكونجرس في الأصل في 1983 لتعزيز المؤسسات الديمقراطية حول العالم، وعلى الرغم من أن الصندوق ليس جزء من حكومة الولايات المتحدة، إلا أنه يحصل على كل تمويله تقريبا في صورة اعتماد مالي سنوي من الكونجرس[25] ، وبالنظر للاعتمادات المالية للصندوق فى الفترة من 2009 الى 2013 فقد طلب اوباما 80 مليون فى الاعتماد المالى 2009 وارتفع الى 100 مليون دولار في السنة المالية2010 و 105 مليون دولار في السنة المالية2011 ، ومع ذلك منح الكونجرس مبالغ تزيد عن طلب الرئيس كل سنة، حيث منح 99.2 مليون دولار في السنة المالية 8 200 ، و 5 11 مليون دولار في السنتين الماليتين 2009و2010، و 118 مليون دولار في السنوات 2011 و2012 و 2013[26]مما يعكس اهتمام الادارة اوباما بتغيير النظم الى نظم حكم ديمقراطية الذى حدد اهدافه فى دعم الديمقراطين في المجتمعات مفرطة القمع، ومساعدة التحولات الديمقراطية، ومساعدة الديمقراطيين في الدول شبه السلطوية، ومساعدة الديمقراطيات الجديدة على النجاح.[27]

اما بالنسبة لموجات الانتفاضات التى حدثت فى منطقة الشرق الاوسط اشارة وثيقة أصدرها الصندوق الوطني للديمقراطية عام 2012 إلى أنه من السابق لأوانه الفصل في نتائج الربيع العربي، وحتى الحكم على تأثيره على المسار الديمقراطي العالمى، فمازلنا لا نعرف ما إذا كان الركود الذي حدث للديمقراطية من عام

25 - Ibid,p14
26 - Ibid , p14,15
27 - Ibid

2007 إلى عام 2010وصل إلى نهايته وما إذا كنا على أعتاب ازدهار عالمي للديمقراطية، أم إذا كنا نستمتع بمجرد لحظة من البهجة الديمقراطية يتبعها تدهور، وان من الخطاء توصيف المسار الديمقراطى عقب الثورات مباشرتا[28].

عالم الشبكات والذى تمثل فى معسكرات التكنولوجيا :

وهى الاده المستحدثة من قبل الولايات المتحدة للعمل على تغيير النظم من خلال تدريب النشطاء السياسين على شبكة التواصل الاجتماعى واستخدام مواقع الانترنت مثل الفيس بوك وتويتر وسكايب لتعلم وسيله جديدة تساعد النشطاء على التنظيم والتعبير عن ارائهم والتحايل على الاجهزه الرقابية واكسابهم مهارات جديدة سريعه تساعد فى ان تسبق خطوات الاجهزه اللامنية [29]، وتم التركيز على محورين

* كيف يتم مراقبة صفحات والهشتاج التى تستخدمها المعارضة من قبل الاجهزه لامنية والكيفية التى من خلالها يمكن احباط عملية المراقبة وذلك بستخدام برامج مصممة خصيصا لهذا الغرض.

* المساعدة فى تصميم خرائط لاماكن المظاهرات واعمال العنف فور حدوثها[30].

وساعد هيلارى كلينتون فى ذلك إليك روس والذى ساعد فى عملية التواصل مع شركات الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعى فى حملة اوباما الانتخابية، ادركت هيلرى كلينتون ان التكنولوجيا الجديدة سوف تعيد تشكيل كيفية ممارسة الدبلوماسية التنموية وانها اسلوب جيده لدعم المصالح والقيم الامريكية، فتم تمويل وسائل حديثة وقوية تساعد المعارضة فى مختلف انحاء العالم، ومع عام 2011 انفقت وزارة

[28] - National Endowment for Democracy: 2012 Strategy Document, January 2012, p6

[29] - هيلارى كلينتون، مرجع سابق 65،66

[30] - المرجع السابق ص ص265،266

الخارجية الامريكية 45 مليون دولار خصيصا لتمويل أدوات تساعد المعارضه على استخدام امن للانترنت وتدريب اكثر من خمسة ألاف من النشطاء من دول العالم الذين قامو بدورهم بمضاعفة عدد المتدربين وذلك بقيامهم بتدريب الالاف، تقول " مايكل بوزنر" مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية للديمقراطية لحقوق الإنسان " نحن نحاول أن نبقى في الطليعة ونمضي قدما في توفير التقنية والدعم الدبلوماسي من أجل السماح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم بحرية."[31]

وقد عملت وزارة الخارجية الامريكية مع المصممين من اجل ابتكار تطبيقات واجهزة جديدة منها على سبيل المثال زر الزعر (panic button) والذى من خلاله يستطيع الناشط السياسى الذى يقع فى قبضة الامن ان يبلغ اصدقائة بذلك وفى نفس الوقت يمحو كل قائمة الاتصالات الشخصية فى تليفونه المحمول.[32] ، وقد سعت وزارة الخارجية من خلال سفرائها على العمل وفق ثلاث مبادئ – القوه، الا يقتصر التواصل مع الصفوه ، واستخدام كل وسيلة تكنولوجية للتواصل مع المواطنين.[33]

يتضح من العرض السابق ان الولايات المتحدة لم تتغاضى عن سياسة تغيير النظم الى نظم ديمقراطية الا انها انتهجت سياسة التغير التصاعدى من اسفل الى اعلى

31- US trains activists to evade security forces, Report, Wasfhington (AFP),April 8, 2011, available at {http://www.activistpost.com/2011/04/us-trains-activists-to-evade-security.html}

32 - http://www.activistpost.com/2011/04/us-trains-activists-to-evade-security.html, us trains activists to evade security, 8-4-2011 & Fergus Hanson, Internet Freedom: The Role of the U.S. State Department, 25 oct 2012, available at { http://www.brookings.edu/research/reports/2012/10/25-ediplomacy-hanson-internet-freedom}

33 - هيلارى كلينتون، مرجع سابق ص269

واستخدمت ادوات يمكن بها التأثير على الفئة المستهدفة لتحقيق ما تصبو اليه فتم الاهتمام بمنظمات المجتمع المدنى ولم يتم التخلى عن تمويل الجهات والمبادرات التى اقيمت منذ فترة بوش وتوجه الى منظات المجتمع المدنى بالاضافة الى الارتكاز بقوه على ما بات يعرف بالاعلام المجتمعى (social media)، لسهولة استخدامه ولما له من تاثير كبير ولم يقتصر الامر على هذا الحد بل تم ابتكار عدد من البرامج التى تسهل عمل النشطاء وتحقق لهم درجه من الامن لتحصينهم او تسعفهم من ملاحقة الاجهزة الامنية وتم تدريب الالاف من دول العالم على هذة التقنيات، الى ان قامت العديد من الانتفاضات فى العديد من الدول العربيه ولكن اسلوب تعامل اللادارة الامريكية مع هذة الموجه من الاحتجاجات او رد فعلها كانت السبب الاساسى فى احداث جدل واسع حول ان كانت السياسة الخارجية الامريكية لها دور فى قيام تلك الانتفاضات ام لا؟.

قائمة المراجع:

- هيلارى كلينتون ، مذكرات هيلارى كلينتنون خيارات صعب، ترجمة مى سمير ، كنوز،القاهره ، الطبعه الثانية
- Barak Obama ,Remarks by the President on the Middle East and North Africa,19 may 2011, available at { https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/05/19/remarks-president-middle-east-and-north-africa}
- Hillary Clinton, leading through civilian power: redefining American diplomacy and development , foreign affairs, 11-12/2010

- http://www.activistpost.com/2011/04/us-trains-activists-to-evade-security.html, us trains activists to evade security, 8-4-2011 & Fergus Hanson, Internet Freedom: The Role of the U.S. State Department, 25 oct 2012, available at {http://www.brookings.edu/research/reports/2012/10/25-ediplomacy-hanson-internet-freedom}
- National Endowment for Democracy: 2012 Strategy Document, January 2012.
- Stephen Mcinerney, Cole Bockenfeld, The Federal Budget and Appropriations for Fiscal Year 2014, Democracy, Governance, and Human Rights in the Middle East & North Africa ,*Pomed , Project on Middle East Democracy*.
- US trains activists to evade security forces, Report, Washington (AFP),April 8, 2011, available at {http://www.activistpost.com/2011/04/us-trains-activists-to-evade-security.html}
- Washington, D.C. based 501(c)(3) organization, sep 2013 http://www.almubadarairaq.org/?p=2113